



تقدمها: تهانى إبراهيم

التمويل السرى للجمعيات.. أو إلغاء المعونة!

علشان خاطر عيون المنظمات الأهلية الأمريكية التي تعمل في مصر منذ سنوات بدون ترخيص.. بالمخالفة لكل القوانين الدولية.. واخترقت المجتمع.. ومارست أنشطة مجهولة.. وأنضقت ملايين في سراديب لا يعلم أسرارها إلا الله.. الدنيا قامت ولم تقعد لأن مصر اتخذت ضدها إجراءات قانونية من حقها ومن مبدأ الحفاظ على السيادة

الوطنية.. المستولون الأمريكيون غاضبون ويستنكرون.. الكونجرس يهدد ويتوعد إما أن يبقى التمويل السرى المشبوه بلا رقابة ولا متابعة.. أو الحرمان من نعمة المعونة الأمريكية.. القوى السياسية لها رأى فى نشاط الجمعيات والمنظمات وخاصة الأجنبية.. وأيضاً فى قضية المعونة الأمريكية.

أسباب وأثار السب

تهانى إبراهيم

للإتحاد الأوروبى ويشترك فى عضويتها ٢٧ دولة عرضت اقتراحا من خلال البرلمان ومن خلال المؤسسات الرسمية ليفتحوا مكاتب مرخصة لخدمة التدريبات السياسية. ويضيف: الطريقة الأمريكية تعمل كنظام الكاويوى لا تحترم القواعد ولا القوانين والضوابط العامة باعتبار أنها أمريكا العظمى فوق القانون والأعراف الدولية.. الشككة أن مصر مبارك انتهت ولم تعد مشاعياً والاضغوط السياسية لن تكون وسيلة حصول على مكاسب كالثرات القديم الديكتاتورى فهو غير مقبول.. وانتهى بعد الثورة.. والتهديد بالمعونة مرفوض ويمكن الاستغناء عنها.

ولدى سدادح.. مداح دخول الجمعيات أو منظمات المجتمع المدنى الأجنبية فى أنشطة لها علاقة بالسياسة خطأ ومرفوض والكلام للمستشار زكريا عبدالعزیز رئيس محكمة الاستئناف.. والرئيس الأسبق لنادى القضاة. القانون المدنى ينظم أعمال النقابات المهنية والأحزاب والجمعيات الأهلية أيضاً لها قوانين خاصة بالتراخيص ونظم العمل وأنشطتها.. ومصادر التمويل ووسائل انفاقه والرقابة عليه من جهاز المحاسبات لكن السماح لجمعيات اجنبية بالقيام بأنشطة غير معروفة ولا معلومة.. ودون حصولها على ترخيص أمر يدعو للاستغراب. خاصة أن المفروض الإ تعمل دون ترخيص أو موافقة رسمية.. لأنها هنا مخالفة جسيمة.. وهو نوع من الفساد الذى عم بلدنا وترك الجهات الأجنبية تبقى وتعمل ما تشاء دون موافقة الدولة صاحبة السيادة لأن مصر أصبحت بلد سدادح مداح فى عهد مبارك.

منظمات المجتمع المدنى فى العالم جميعه تعمل من خلال إطار قانونى يحدد أنشطتها.. ومصادر تمويلها.. حتى لا تتحول لمصادر اختراق يضر بأمن المجتمع.. والكلام للدكتور عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة.

هناك منظمات اجنبية محترمة تعمل داخل إطار الشرعية وتقدم برامجها وتطلب الموافقة عليها وأماننا منظمة بريطانية طلبت تدريب النواب المصريين من خلال البرلمان وعرضت تصورهما لندرسه.. وأيضاً جاءت منظمة أوروبية أخرى تابعة

الأمريكى على الإجراءات المصرية ضد مخالفت تلك الجمعيات التابعة للأحزاب الأمريكية.. ولا يعلم أحد من صرح لها بالعمل.. ولا كيف تمارس نشاطها.. أو أين تتفق أموالها وعلى من بالتحديد؟! ثم يلجؤون بالمعونة التي يحصلون على مكاسب أكبر وأضخم من حجمها.. وكانت على حساب الإرادة الوطنية وتقزيم دور مصر عربياً ودولياً.. أن نموت بدون المعونات المشروطة على حساب السيادة

المصرية.. ويمكن ترشيد الموارد وضبط الأموال المهترئة والنهوية لتستعيد مصر كرامتها بعيداً عن التهديد والتلويح بمعونة يقابلها مصالح أضخم منها. علامات استفهام يتساءل الدكتور محمد فائق نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان.. عن أسباب استمرار جمعيات ومنظمات اجنبية فى ممارسة أنشطة فى مصر دون الحصول على ترخيص.. أو تصيد أنشطتها ومصادر تمويلها.. وقنوات انفاق أموالها؟! ويكمل لا يوجد قانون فى أى دولة يسمح بممارسة أنشطة اجتماعية أو خاصة بحقوق الإنسان والممارسة القانونية وغيرها دون الترخيص لها رسمياً.. حتى تأخذ الصفة الشرع. والمستمر سيل سواء بالتبرعات أو غيرها له

شروط تخضع للرقابة والمحاسبة.. وفى أغلب الأحيان تعتمد تلك الجمعيات والمنظمات على التمويل من التبرعات ودعم الجهات المحلية.. وبعض البلاد تسمح قوانينها بخضم التبرعات والتمويل من الوعاء الضريبى للمتبرع باعتبارها دعماً للخدمات الاجتماعية وكل الحكومات التي تحترم حقوق الإنسان تشجع وتحترم أنشطة تلك الجمعيات والمنظمات التي تقوم بدور وطنى.. باعتباره مكملاً للديمقراطية.. ووسيلة تواصل مع العالم الخارجى.

استطاعت تجنيد الكثيرين لخدمة الاجندة الأمريكية.. الإسرائيلية.. وبعضهم نجح فى تشكيل أحزاب وانتلافات، وبأموالها وصلوا إلى مجلس الشعب والأسماء معروفة. وللأسف كل هذا تم بسبب سياسة الرئيس السابق فى تحجيم دور الأمن القومى فى الرقابة على الأنشطة الاجنبية داخل المجتمع المصرى. العونة نوعان اقتصادية وعسكرية بعضها وارد فى بنود اتفاقية كامب ديفيد ولها اغراض سياسية ليست لصالح مصر بل ضد الأمن القومى!

دعم للفوضى مستمرة فى رأى الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة الأسبق والحاصل على درجة الدكتوراه من اكبر الجامعات الأمريكية ان أموال المعونة أصبحت تستخدم لدعم جمعيات غير مشروعة.. ليس لها تراخيص ولا أهداف وسياسات فعلية.. وأغلب المستفيدين منها من حاملى الجنسيات الأجنبية وبالذات الأمريكية. هذه الجمعيات والمنظمات اخترقت المجتمع المصرى منذ سنوات..

على أمريكا ان تتحدد موقفها هل تسعى لتقسيم مصر وإشاعة الفوضى وهدمها كدولة - أم هى دولة صديقة ترغب فى المساعدة لعبور تلك المرحلة الصعبة؟! علينا ان نتكلم عن الزايبا والخدمات التي حصلوا عليها مثلاً أمام قناة السويس الاسطول الأمريكى يقطعها نهائياً وإيأيا للوصول إلى الخليج وغيره من الدول.. وكل أجهزة الأمن والقوات المسلحة تظل معبأة لحمايته وتأمين قطع هذا الاسطول من سفن وسيورج وحاملات طائرات.. عند عبورها.. على حساب أرزاق الفقراء من الصيادين.. حيث يمنع الصيد لتأمين المسار فتخلق البحيرات ولا يتم تعويضهم لأيام وأحياناً لأسابيع.. هذا جزء من خدمات تقدمها الحكومة المصرية لتأمين سفن الأمريكى! هذا عدا أدوار أخرى عديدة فمتناما لخدمة مصالحهم فى المنطقة من تأمين الحدود الفلسطينية إلى المشاركة فى حرب الكويت وكان جنودنا فى المقدمة، وكنا الغطاء والسند القانونى لغزو العراق.. بينما دول أخرى مثل الخليج وغيرها لم تشارك.. ولم تقدم لهم ما قدمه مبارك.. على حساب مصالح مصر.

السيدة الوطنية على أراضيها.. كما يقول المستشار بهاء أبوشقة نائب رئيس حزب الوفد «الليبرالى».. ولها ان تتخذ ما تراه من إجراءات جنائية أو تطبيق مواد عقابية فى حال المساس بتلك السيادة.. وذلك مبدأ عام دستورى مقرر فى كل بلدان العالم. ويتساءل.. هل توافق أمريكا على تكوين جمعيات على أراضيها.. تمارس أنشطة وأعمالاً سياسية وتتلقى مساعدات من دول أخرى.. ثم تقف مكتوفة الأيدي فى مواجهتها! أم ستخذ أقسى درجات العنف العقابى ضدها؟! يضيف.. مصر تستخدم حقها المسموح دولياً فى الحفاظ على سيادتها.. وحماية أمنها القومى ولتذهب العونة ادراج الرياح إذا ما كانت وسيلة لتخريب أمن مصر والتدخل فى الإرادة المصرية. الشعب المصرى ضد المعونة ويستطيع شد الأحزمة على البطون مدامت تحتك وتحاصر إرادة الشعب وتعيث فساداً.. هذا مبدأ عام مقرر دولياً.. ان تتخذ أى إجراءات تفرض سلطانها على ما يهدد هذا الأمن داخلياً أو خارجياً.

الحجيم مقابل عدم إملات أو وصاية وشبه تبعية مرفوضة من جميع القوى السياسية.. المنظمات لابد ان تخضع لتراخيص ودونها فهى محظورة، وترخيص لا تخرج عن خطوط منظمات المجتمع المدنى، وذلك دون الستر وراء أهداف أخرى.

أنا نائب لرئيس حزب الوفد أول من نادى بتطهير مصر من المنظمات المشبوهة، وفصلنا أعضاء من الحزب ممن لهم نشاط مرتبط بتمويل تلك المنظمات كحزب ليبرالى تؤمن بان الديمقراطية شىء، والعبث والتدخل فى مقدرات الشعوب مرفوض فى مصر ودولياً مهما كان الثمن! فى أمريكا يمتعون الجمعيات والمنظمات من تلقى أى تمويل خارجى.. فلماذا يفرضونه علينا؟! من هنا علينا المنع والحفاظ على السيادة.



د. محمد نور فرحات ■ زكريا عبد العزيز ■ محمد فائق ■ عصام العريان ■ بهاء الدين أبوشقة ■ د. مصطفى الرفاعى

